

Distr.: General
8 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب
الأصلية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بما يمكن اعتماده من
تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة
بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تقرير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

موجز

يتضمن هذا التقرير ملخصاً للردود المقدمة من الدول والشعوب الأصلية على
الاستبيانات الرامية إلى استطلاع آرائها بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بما يمكن اعتماده من
تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب
الأصلية، وذلك وفقاً لما طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/٣٠.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-13672(A)



* 1 6 1 3 6 7 2 *

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/١٨ لعام ٢٠١١ إلى آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن تجري، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استبياناً بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وطلب المجلس، في قراراته ٢٤/٢١ و ١٠/٢٤ و ٤/٣٠، أن تواصل آلية الخبراء إرسال الاستبيان، من أجل إعداد ملخصات للردود الواردة بغرض عرضها على المجلس. ويستند هذا التقرير إلى التقارير المقدمة سابقاً إلى مجلس حقوق الإنسان في دوراته الحادية والعشرين والرابعة والعشرين والسابعة والعشرين (A/HRC/21/54، A/HRC/24/51 و A/HRC/27/67، و A/HRC/30/54 على التوالي).

٢ - ويركز الاستبيان المنقح على أفضل الممارسات في مجالات تقرير المصير؛ والمشاركة في صنع القرار، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ والثقافة واللغات؛ والمساواة وعدم التمييز؛ والأراضي والأقاليم والموارد؛ والمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة؛ والتدابير المتخذة لتعزيز وحماية حقوق النساء والشباب والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة.

٣ - وصُممت الاستبيانات الموجهة إلى الدول والشعوب الأصلية لتكون متسقة قدر الإمكان، وبقدر ما هو معقول، من أجل أن تكون الردود قابلة للمقارنة وأن تعزز الشراكات المحتملة بين الدول والشعوب الأصلية في العمل على تنفيذ الإعلان. وتُرد أدناه جميع الأسئلة التي طرحت على الدول والشعوب الأصلية. كما أُدرجت ردود الدول والشعوب الأصلية على الموقع الشبكي لآلية الخبراء^(١).

٤ - وتتقدم آلية الخبراء بالشكر إلى جميع الدول التي ردت على استبيانات هذا العام. وقد وردت الردود من أستراليا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والدايمرك، ورومانيا، وفنلندا، وكندا، وكوبا، والمكسيك.

٥ - وتتقدم آلية الخبراء بالشكر أيضاً إلى الشعوب الأصلية ومنظماتها وهيئات الممثل لها، والمنظمات غير الحكومية على ردودها المقدمة، وهي: منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان للسكان الأصليين (Agrupación de Derechos Humanos Xochitépetl A.C)، ورابطة الدفاع عن حقوق سكان قرى جماعة أبيناهي - بيمبوكسا (Associação União das Aldeias Apinajé)، ورابطة شعب بوبي في جزيرة بيوكو (Bubi People of Bioko Island)، ومنظمة "Chemudep" غير الحكومية الإنمائية في كينيا، ومؤتمر الأمازيغ العالمي، ومنظمة الشعوب الأصلية "FDAPID-Hope"، وجماعة غودانغ في شمال كيب يورك، كوينزلاند، والرابطة الدولية لراهبات تقدمية العذراء، ومنظمة تامينوت، وجماعة شعب كيشلوس.

(١) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/IPeoples/EMRIP/Pages/QuestionnaireDeclaration.aspx

ثانياً - الردود المقدمة من الدول والشعوب الأصلية

٦- يتضمن هذا الفرع ملخصاً للردود المقدمة من الدول والشعوب الأصلية على الاستبيان. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن آراء الدول والشعوب الأصلية الواردة في الردود قد تتعارض فيما يتعلق بفوائد التدابير المعتمدة لتنفيذ الإعلان أو بالاستراتيجيات المثلى لتنفيذه.

ألف- استراتيجيات التنفيذ الوطنية

٧- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل لدى الدولة استراتيجية تنفيذ وطنية شاملة تتوخى بلوغ أهداف الإعلان؟ في حال الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل عن استراتيجية التنفيذ، بما في ذلك كيفية إشراك الشعوب الأصلية. أما في حالة الإجابة بلا، فيرجى تقديم معلومات عما إذا كانت توجد أي خطط لوضع هذه الاستراتيجية؟"

٨- ويرتبط هذا السؤال بالتزام الدول في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، بوضع وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية وغير ذلك من التدابير الرامية إلى بلوغ أهداف الإعلان.

٩- وأفادت أستراليا بأنها لم تضع خطة عمل وطنية شاملة تتوخى بلوغ أهداف الإعلان، لكنها تعمل على بلوغها من خلال تنفيذ برامج وسياسات لها صلة مباشرة بمواد الإعلان ومبادئه. وتضمنت الردود المقدمة على الاستبيانات السابقة موجزاً لهذه السياسات والبرامج.

١٠- وأفادت فنلندا بأن الإعلان ليس صكاً ملزماً قانوناً ومن ثم فإنه ليس من الضروري إعداد واعتماد خطة عمل أو استراتيجية وطنية لتعزيز أهدافه وإعماله بصورة فعلية. لكن بما أن الإعلان يشكل التزاماً سياسياً فإنه يُراعى في عملية صنع القرار الوطنية. فعلى سبيل المثال، روعي الإعلان في خطة العمل الوطنية الأولى بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢. ويجري حالياً وضع خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان التي ستتركز على مواضيع محددة، مثل حق الشعب الصامي في المشاركة في صنع القرار. وفي فنلندا، عملت جميع فروع الحكومة على إدماج حقوق الإنسان في عملها.

١١- وأفادت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بأن دستورها يكرّس حقوق الشعوب الأصلية، وكذا الإعلان واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). وفي ضوء الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، أقرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن حق الشعوب الأصلية في التنمية. وأشركت الشعوب والمجتمعات الأصلية في وضع هذه الخطة، وكذا في إعداد خطة عمل لإعمال حقوق الشعوب الأصلية وفقاً للوثيقة الختامية.

١٢- وسلّطت بيرة الضوء في ردها على إنشاء وزارة الثقافة في عام ٢٠١٠، وهي أبرز مؤسسة حكومية مكلفة بقضايا الشعوب الأصلية. أما وكالة الوزارة المعنية بشؤون العلاقات بين الثقافات فهي الكيان المكلف بتنفيذ السياسات المخصصة للشعوب الأصلية وتقديم المساعدة التقنية في عمليات التشاور، وكذا بإدارة المحميات الإقليمية الأصلية للشعوب الأصلية المنعزلة طوعاً وحديثاً الاتصال بالمجتمع.

١٣- وأفادت كندا بالتزامها بإقامة علاقة ندية متجددة مع الشعوب الأصلية، وبالتالي سوف تتعاون مع الشعوب الأصلية، والمقاطعات والأقاليم، والقطاع الصناعي، وغير ذلك من فئات المجتمع الكندي فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان وفقاً للدستور. وسيستند إلى المشاورات المعقودة في أعقاب ذلك لوضع خطة عمل. والتزمت كندا أيضاً بإنجاز استثمارات كبيرة لدعم برنامج لجنة الحقيقة والمصالحة "دعوات إلى العمل" ودعم التحقيق المقبل في قضايا المفقودات والقتيلات من نساء السكان الأصليين.

١٤- ورصدت المكسيك مدى اتساق التشريعات مع الإعلان من خلال البرنامج الخاص للشعوب الأصلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الذي تديره اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، ويتوخى البرنامج تعزيز ورصد التشريعات القائمة على الدستور والمعايير الدولية، بما في ذلك الإعلان.

١٥- وأبلغت معظم منظمات الشعوب الأصلية عن عدم وجود استراتيجيات أو خطط عمل وطنية لبلوغ أهداف الإعلان، لكن بعضها سلّط الضوء على وجود سياسات محددة لتناول بعض أحكام الإعلان.

باء- تقرير المصير والاستقلال الذاتي

١٦- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اعتمد بلدكم تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية محددة تتعلق بتقرير المصير والحكم الذاتي؟ في حال الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل. وفي حال الإجابة بلا، يرجى تقديم ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

١٧- وقد أبرزت أهمية تقرير المصير من خلال عمل آلية الخبراء، بما في ذلك في دراساتها المتعلقة بالوصول إلى العدالة (انظر A/HRC/24/50 و Corr.1 و A/HRC/27/65). وأكدت آلية الخبراء مراراً أن تقرير المصير عنصر أساسي لإعمال الحقوق الأخرى.

١٨- وأشارت الدانمرك وجرينلاندي في ردها إلى قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بالحكم الذاتي لجرينلاندي الذي أرفقت تفاصيله ونسخة منه برسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ قدمت إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين في إطار البند المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/64/676). ويعترف هذا القانون في توطئته بأن شعب غرينلاندي

شعبٌ بموجب القانون الدولي وله الحق في تقرير مصيره. ويستند هذا القانون إلى اتفاق ميرم بين النالاكيرسويسوت (حكومة غرينلاند) وحكومة الدانمرك كشرطيين متساويين، وهو يوكل إلى غرينلاند مسؤوليات جديدة وينص على ترتيبات جديدة فيما يتعلق بالموارد المعدنية والقضايا الاقتصادية. ويؤكد القانون أن سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند تمارس السلطة التشريعية والتنفيذية في مجالات المسؤولية الموكلة إليها.

١٩- وأفادت أستراليا بأنه لا توجد في البلد تدابير تشريعية محدّدة بشأن تقرير المصير. غير أن أستراليا طرف في سبع معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان تعترف بالحق في تقرير المصير. وأقرت أستراليا بحق الشعوب في تقرير المصير الداخلي على النحو المبين في المادة ٤٦ من الإعلان.

٢٠- وتكرّس المادة ٢٨٩ من دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات حقوق الشعوب الأصلية في الحكم الذاتي وتقرير المصير. وتوجد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات إجراءات لمطالبة الشعوب الأصلية باستقلال ذاتي يحولها الحصول على استقلال سياسي وقضائي واجتماعي واقتصادي. وفي عام ٢٠٠٩، باتت ١١ بلدية من بلديات السكان الأصليين مستقلة بفضل تلك الإجراءات.

٢١- وسلّطت بيرو الضوء على السياسات والأدوات التقنية الرامية إلى حماية الشعوب الأصلية المنعزلة طوعاً وحديثاً والاتصال بالمجتمع، بما في ذلك حماية المحميات الإقليمية ورصدها.

٢٢- وبموجب الإطار الدستوري لكندا، يُعترف بالحق المتأصل للشعوب الأصلية في الحكم الذاتي باعتباره أحد حقوق السكان الأصليين القائمة بموجب المادة ٣٥ من الدستور. وهكذا، يمكن التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي في إطار معاهدات حديثة، وهو ما يسمح للشعوب الأصلية بأن تنظّم شؤونها الداخلية بنفسها. ويجب أن تتشاور كندا مع الشعوب الأصلية حيثما يمكن أن تؤثر إجراءات التاج سلباً في الحقوق التعاقدية المحمية.

٢٣- وفي المكسيك، أقرت ٢٣ ولاية بالحق في تقرير المصير والاستقلال الذاتي. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، إلى جانب المحكمة الانتخابية الخاضعة للسلطة القضائية الاتحادية، عدة حوارات بين الثقافات بشأن النظم القانونية للشعوب الأصلية، وهو ما أفضى إلى اطلاع موظفي المحكمة على حق الشعوب والمجتمعات الأصلية في تقرير المصير والاستقلال الذاتي، وإلى تنفيذ تلك المبادئ على أرض الواقع.

٢٤- وغالباً ما تسلط منظمات الشعوب الأصلية الضوء على عدم وجود أي تشريع أو خطة لوضع تشريعات فيما يتعلق بحماية أو تعزيز حق تقرير المصير والاستقلال الذاتي. وعلاوة على ذلك، أفادت إحدى منظمات الشعوب الأصلية في البرازيل بأن البرلمان ينظر حالياً في عدة مقترحات من شأنها أن تقوض حقوق الشعوب الأصلية.

جيم - المشاركة في صنع القرار والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

٢٥- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية محددة لإعمال الحقوق المتصلة بالمشاركة في صنع القرار، بما في ذلك الالتزام بالحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة؟ في حال الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل. وفي حال الإجابة بلا، يرجى تقديم موجز عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

٢٦- وأفادت فنلندا في ردها بأنها تعترم تنقيح القانون المتعلق ببرلمان الصامي (١٩٩٥/٩٧٤) وبأن الوزارة سوف تؤكد من جديد، في هذا السياق، على أن الالتزام الحالي بالتفاوض في إطار الفصل ٩ ينبغي تغييره ليمثل لمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة امتثالاً أفضل. وأشارت فنلندا أيضاً إلى مؤسسة ميتساهااليتوس التي تملكها الدولة وتضطلع بأنشطة تجارية على أراض ومياه مملوكة للدولة. وبموجب القانون الإداري، تعين لجان استشارية بلدية في المناطق الأصلية للصاميين وتُشكّل من ممثلين لهيئات مختلفة تشمل البرلمان الصامي، والبلدية، وتعاونيات رعي الرنة، ومنطقة مصائد الأسماك، ومصائد الأسماك التجارية. وتصدر هذه اللجان آراء لمؤسسة ميتساهااليتوس.

٢٧- وتمشياً مع الإعلان، أقرت أستراليا بأهمية الدخول في المفاوضات بحسن نية مع الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالقرارات التي تمسها. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة تمكين المجتمعات المحلية الجاري تنفيذها في ثماني مناطق داخل أستراليا. وفسرت أستراليا أيضاً مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أنه يتسق مع سيادة أستراليا الإقليمية والسياسية.

٢٨- وأبرزت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في ردها أن دستور البلد ينصّ على الحق في التشاور الحرّ والمسبق والمستنير. ويوجد في الدولة أيضاً عدد من التشريعات الأخرى المتصلة بالتشاور في سياق الاضطلاع بأنشطة محددة، مثل العمليات الاستخراجية.

٢٩- وأفادت كندا في ردها بأن المادة ٣٥ من الدستور تنص على حماية حقوق السكان الأصليين التعاهدية. وطلبت المحكمة العليا في كندا إلى التاج أن يتشاور مع الشعوب الأصلية ويراعي مصالحها حيثما أمكن في الحالات التي قد تنتهك فيها حقوقها المحمية دستورياً. وستطلع كندا، بالتشارك مع الأمم الأولى والإنويت وأمة الملونين، بمراجعة القوانين والسياسات والممارسات العملية من أجل ضمان احترام التاج لحقوق السكان الأصليين والحقوق التعاهدية التي يحميها الدستور.

٣٠- وأفادت المكسيك بأن اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية تتشاور بما يكفي مع الشعوب الأصلية عند اضطلاعها بعملية الرصد السالفة الذكر لمدى اتساق التشريعات مع الإعلان. فعلى سبيل المثال، عقدت اللجنة مشاورات مؤخراً في باخا كاليفورنيا وباخا كاليفورنيا سور ودورانغو وسينالوا وكامبيتشي.

٣١- وشددت عدة منظمات من منظمات الشعوب الأصلية على أن القوانين والسياسات إما أنها لا تشير إلى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أو لا تعكسها بوضوح، وقدمت أمثلة على الأشغال العامة الواسعة النطاق، مثل تشييد السدود الكهرومائية، أو الصناعات الاستخراجية التي تواصل الاضطلاع بأنشطتها على أراضي الشعوب الأصلية دون موافقتها.

دال - مشاركة الشعوب الأصلية في وضع وتنفيذ التدابير التشريعية أو السياساتية أو الإدارية التي تمسها

٣٢- أفادت فنلندا في ردها بأن القانون المتعلق بمؤسسة ميتساهاليتوس، الذي ينص على أمور من بينها إنشاء لجان استشارية بلدية في الموطن الأصلي للصاميين، أعده فريق عامل عينته وزارة الزراعة والحراجة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وضمّ هذا الفريق العامل ممثلين لبرلمان الصامي ومجلس قرية الصاميين الإسكولت.

٣٣- وتعاون أستراليا مع مجموعة من زعماء القبائل الأصلية وسكان جزر مضيق تورس ومنظماتهم ومجتمعاتهم المحلية عند تصميم السياسات والبرامج وتنفيذ الخدمات. ومن الأمثلة على ذلك الخطة الصحية الوطنية للقبائل الأصلية وسكان جزر مضيق تورس للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣، التي أقرت بأهمية إشراك هؤلاء السكان في تخطيط الخدمات الصحية وتصميمها وتنفيذها.

٣٤- وأفادت الدانمرك وجرينلاندا بأن قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بالحكم الذاتي لجرينلاندا يكشف الالتزام بالإعلان وتنفيذه. وينص هذا القانون على الاستماع إلى النالاكيرسويسوت (حكومة غرينلاندا) فيما يتعلق بسائر القضايا التي تمس غرينلاندا وحكومة الدانمرك، وعلى عرض جميع مشاريع قوانين حكومة الدانمرك التي قد تدخل حيز النفاذ في غرينلاندا على الحكومة المستقلة للتعليق عليها. ويتعين على حكومة الدانمرك أن تنتظر الحصول على تلك التعليقات قبل عرض مشاريع القوانين على البرلمان الدانمركي.

٣٥- وأبلغت بيرو عن إنشاء فريق عامل معني بالسياسات العامة يركّز على الشعوب الأصلية، ويشكل فضاءً للمشاركة والحوار بين الشعوب الأصلية والسلطة التنفيذية من أجل تنسيق هذه السياسات العامة واقتراحها ورصدها. وسلّطت بيرو الضوء أيضاً على نظام الحصص الذي تعتمده في بعض الإدارات والمقاطعات لسد الفجوات في التمثيل السياسي للشعوب الأصلية. وأبلغت بيرو عن إجراء عمليات تشاورية، مشيرة إلى إجراء ١١ عملية في الفترة من عام ٢٠١٥-٢٠١٦، تكلّلت تسع منها بإبرام اتفاقات بين الشعوب الأصلية والدولة.

٣٦- ولدى الشعوب الأصلية في كندا معاهدات أو اتفاقات متعلقة بالحكم الذاتي، يتعين على كندا احترامها. ويجب أن تتشاور كندا مع حكومة الشعوب الأصلية أو تحصل على موافقتها (على النحو المبين في هذه الاتفاقات) عند وضع وتنفيذ التدابير التشريعية أو السياسية أو الإدارية التي تؤثر في حقوق الشعوب الأصلية. وأفادت كندا أيضاً بأنها بصدد إجراء استعراض مكثف لضمان امتثال التاج لحقوق الشعوب الأصلية والحقوق التعاهدية.

٣٧- وأكدت المكسيك أنه يجري التشاور مع الشعوب الأصلية عند وضع الخطة الإنمائية الوطنية من خلال عقد اجتماعات تشاورية مع ممثلي الشعوب والمجتمعات الأصلية. وعلاوة على ذلك، أقرت دساتير ٢٢ ولاية وقوانين ٢٤ ولاية بحق الشعوب والمجتمعات الأصلية في التشاور والمشاركة. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت حكومة المكسيك أيضاً المجلس الاستشاري للجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية الذي بات يشكل أبرز هيئة لمشاركة الشعوب الأصلية والتشاور معها.

٣٨- وأشارت الردود الواردة من منظمات الشعوب الأصلية إلى حالات تتراوح بين الاستبعاد الكامل من عمليات صنع القرار وبين المشاركة الشكلية فيها، ولا تسمح الدولة بذلك عن حسن نية وإنما فقط من باب التقييد بالبروتوكول. وأفادت منظمات أخرى بأن عدم اعتراف السلطات الحكومية بمركز الشعوب الأصلية يعوق أي محاولات للمشاركة في صنع القرار.

هاء- الثقافات واللغات

٣٩- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية لإعمال الحقوق المتصلة بالأراضي والأقاليم والموارد؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى تقديم ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

٤٠- وتحافظ حكومة فنلندا على خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية المقدمة باللغة الصامية عن طريق تحويل تقديري منفصل يسدّد من خلال البرلمان الصامي. وفي عام ٢٠١٦، بلغ التحويل التقديري ٤٨٠.٠٠٠ يورو. ويعدّ برلمان الصامي خطة سنوية لإنفاق هذه الأموال. وتشكّل التحويلات الحكومية التقديرية الطريقة الرئيسية التي يؤثر بها الشعب الصامي في تقديم الخدمات الموجهة إليه وتنظيمها وتحديد مضمونها، وبالتالي توجيه طريقة الحفاظ على اللغة والثقافة الصامية وتطويرها في موطنه. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، اتخذت الحكومة قراراً مبدئياً بشأن وضع برنامج لإحياء اللغة الصامية، ويتعلق الأمر بجميع اللغات الصامية التي يُكلم بها في فنلندا وتعتبرها الحكومة مهددة بالانقراض. ويجري تنفيذ التدابير الرامية إلى إحياء اللغة، وهي تشمل تمويل أنشطة "مراكز اللغة" وزيادة الاعتمادات المخصصة لإنتاج مواد تعليمية باللغة الصامية.

٤١- وأشارت الدانمرك وغرينلاندا في ردها إلى قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بالحكم الذاتي لغرينلاندا الذي يعترف باللغة الغرينلاندية على أنّها اللغة الرسمية في غرينلاندا.

٤٢- وتقدم أستراليا الدعم المالي للحفاظ على حوالي ٢٥٠ لغة متكلّم بها في البلد وصونها ونقلها. ويدعم هذا التمويل الاضطلاع بأنشطة مجتمعية وإجراء بحوث لغوية وتطوير الموارد اللغوية. كما تدرّس لغات السكان الأصليين حالياً في بعض المدارس، وقد أُدرجت لأول مرة، في عام ٢٠١٦، في شهادة التعليم الثانوي بنيو ساوث ويلز. وتُدعم لغات السكان الأصليين أيضاً من خلال مشروع إطار الهيئة الأسترالية للمناهج الدراسية والتقييم والإبلاغ المتعلق بلغات القبائل الأصلية ولغات سكان جزر مضيق توريس.

٤٣- وأدرجت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في ردها ملخصاً لقانون أيلينو سينياني الذي أنشئ بموجبه المعهد المتعدد القوميات للغات والثقافات. ويهدف المعهد إلى تعزيز تطوير لغات الشعوب الأصلية وثقافتها، وهو ما حقّقه من خلال إنشاء عدد من المؤسسات الثقافية واللغوية لكل مجموعة من الشعوب الأصلية، ويبلغ عدد هذه المؤسسات حالياً ١٦ مؤسسة. وعلاوة

على ذلك، كفلت وزارة التعليم إنتاج الكتب المدرسية بـ ٢٣ لغة من لغات الشعوب الأصلية. كما يسمح بتكليف المناهج التعليمية بحسب الإقليم لكفالة أن يظل نظام التعليم البوليفي متعدد القوميات. ويوجد حالياً ١١ منهجاً تعليمياً محدداً بحسب الإقليم.

٤٤- وأبلغت بيرو عن تعزيز سجلها الوطني للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين للغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن وضع الخطة الوطنية للتعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات.

٤٥- وأفادت كندا بأن الوزارة الاتحادية للتراث الكندي مكلفة بإدارة التمويل ذي الصلة ببرنامج الشعوب الأصلية الذي يدعم الحفاظ على الثقافة والتراث واللغة وإنعاشها. وتعد كندا مفاوضات مع الشعوب الأصلية بشأن المعاهدات وغيرها من اتفاقات الحكم الذاتي التي تمكن المجموعات الفردية أيضاً من حماية لغتها وثقافتها.

٤٦- وفي المكسيك، تمثل اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية الوكالة الحكومية المسؤولة عن أعمال الحقوق المتعلقة بالثقافة واللغات. ونفذت اللجنة عدة مبادرات منذ عام ٢٠١٤ من أجل تحسين أعمال هذه الحقوق. وشملت هذه المبادرات طائفة واسعة من المواضيع، بما فيها الفنون والأغذية والموسيقى والرقص والأفلام والاحتفالات التقليدية والحرف والأدب المعاصر للشعوب الأصلية والطب التقليدي. فعلى سبيل المثال، أنشأت اللجنة، من أجل ضمان وصول السكان الأصليين إلى العدالة، نظاماً يسمح لأي فرد من هؤلاء السكان بالحصول على الخدمات القانونية بلغته الأصلية من خلال توفير مترجمين. وحسب التقديرات، قُدِّمت خدمات الدعم اللغوي في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، إلى ٣ ٨٨٨ فرداً من أفراد السكان الأصليين.

٤٧- وأشارت منظمات الشعوب الأصلية إلى حالات التقدم التي سُجلت في هذا المجال وأُحرزت في حالة واحدة بدعم من القطاع الخاص. أما في الحالات الأخرى، وعلى الرغم من اعتراف الدستور بلغات الشعوب الأصلية، فإنه لا تتخذ التدابير من أجل ضمان تعزيز هذه اللغات وحمايتها.

واو- عدم التمييز والمساواة

٤٨- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اعتمد بلدكم تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية محددة تتعلق بتقرير المصير والحكم الذاتي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى تقديم ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياساتية أو إدارية في هذا المجال".

٤٩- وسنّت فنلندا قانون عدم التمييز الجديد (٢٠١٤/١٣٢٤) الذي ينصّ على تعيين أمين المظالم المعني بعدم التمييز وتوسيع نطاق الحماية من التمييز. وينطبق هذا القانون على جميع الأنشطة العامة والخاصة ويشمل التزامات السلطات العامة بوضع "خطط للمساواة" فيما يتعلق بالتعليم والعمالة. ويشرف على تطبيق هذا القانون محكمة جديدة، وهي مخوّلة للبت في جميع أسباب التمييز وبإمكانها المصالحة بين الأطراف وفرض غرامات مالية لتنفيذ قراراتها.

- ٥٠- ويُحظر التمييز والتحقيق على أساس العرق في أستراليا بموجب قانون التمييز العنصري لعام ١٩٧٥، وبإمكان الأفراد ضحايا هذا التمييز تقديم شكوى إلى اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.
- ٥١- وتنص المادة ٩ من دستور دولة بوليفيا المتعددة القوميات على أن تشمل أبرز مهام الدولة بلوغ مجتمع عادل ونخال من التمييز والاستغلال. وتنص المادة ١٤ من الدستور على أن تحظر الدولة جميع أشكال التمييز وتعاقب عليه. ويوجد في البلد أيضاً قانون بشأن مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز. ويتوخى هذا القانون وضع آليات وعمليات لمنع الأفعال العنصرية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها.
- ٥٢- وأبلغت بيرو عن التدابير المتخذة في قطاع الصحة لضمان أن يصل السكان الأصليون إلى الخدمات الصحية على أساس غير تمييزي، وأن تكون هذه الخدمات ذات طابع مشترك بين الثقافات. كما توجد في بيرو سياسة وطنية بشأن تعميم نهج متعدد الثقافات، وهي ملزمة لجميع مؤسسات الدولة.
- ٥٣- وأفادت كندا في ردّها بأن لديها إطار دستوري وتشريعي ينص على حماية حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمييز والمساواة. وهي بصدد إجراء تحقيق لمعالجة الأنواع المعروفة من التمييز القائم على نوع الجنس والمتصل بانتقال الوضع الخاص بالهنود إلى الأطفال.
- ٥٤- وأفادت المكسيك بأنها تكفل الحق في المساواة وعدم التمييز من خلال دستورها الوطني، وكذلك من خلال صكوك تشريعية مختلفة، مثل المادة ٣ من القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل. وساهمت اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية كذلك في حماية هذه الحقوق من خلال برامج وطنية مختلفة، مثل البرنامج الوطني للمساواة وعدم التمييز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.
- ٥٥- وأكدت الردود الواردة من منظمات الشعوب الأصلية أن التمييز الهيكلي ضد الشعوب الأصلية ما زال قائماً على الرغم من وجود ضمانات تشريعية و/أو دستورية.

زاي- الأراضي والأقاليم والموارد

- ٥٦- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية لإعمال الحقوق المتصلة بالأراضي والأقاليم والموارد؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يُرجى تقديم ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية في هذا المجال".
- ٥٧- وأشارت فنلندا في ردّها إلى القانون الجديد لصيد الأسماك (٢٠١٥/٣٧٩) الذي ينص على حق كل شخص يقيم بصفة دائمة في بعض البلديات في الحصول على تصريح من مؤسسة ميتساهاليتوس من أجل صيد الأسماك بالبحان في المياه المملوكة للدولة. غير أن هذا الحكم يتضمن بعض الاستثناءات.

٥٨- وتعكف حكومة الدانمرك وحكومة غرينلاندا في الوقت الحاضر على تسوية مطالبات متعلقة بالحرف القاري الواقع شمال غرينلاندا. وتبلغ مساحة المنطقة المطالب بها حوالي ٥٤١ ٨٩٥ كيلومتراً مربعاً وتقع على بعد ٢٠٠ ميل بحري من ساحل غرينلاندا. وقدمت ملفات المطالبة إلى لجنة حدود الحرف القاري عن طريق الأمين العام، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها مملكة الدانمرك في عام ٢٠٠٤.

٥٩- وأشارت أستراليا في ردّها إلى وجود نظم تشريعية على صعيد الولايات والاتحاد تعترف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم. وبموجب قانون حقوق السكان الأصليين في الأراضي (الإقليم الشمالي) لعام ١٩٧٦، يجوز للمؤسسة الاستعمانية لأراضي السكان الأصليين أن تطلب سنداً حراً وغير قابل للتصرف بشأن ملكية أراض. ويغطي هذا القانون حوالي ٥٠ في المائة من الكتلة البرية للإقليم الشمالي وحوالي ٨٠ في المائة من خط الساحل، وهو يشكّل بالتالي أحد أهم التشريعات المتعلقة بحقوق الأراضي في أستراليا. وعلى الصعيد الاتحادي، يسمح قانون ملكية السكان الأصليين للأراضي لعام ١٩٩٣ للمطالبين من السكان الأصليين بالتماس الاعتراف بالملكية الأصلية لأراضيهم بموجب القانون الأسترالي.

٦٠- وردّت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بأن دستورها يكفل للشعوب الأصلية امتلاك أقاليمها والوصول إليها والحصول على سندات ملكيتها في إطار تقرير مصيرها وفي إطار حقها في الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي والاستقلال الثقافي. ومنذ عام ٢٠٠٦، حوّلت الدولة هيكل الممتلكات الزراعية وباتت الجماعات الأصلية تملك ٢٣,٩ مليون هكتار من الأراضي. وفي عام ٢٠١٥ وحده، منحت الدولة ٢٩٥ ٠٠٠ سند ملكية أراضي للشعوب والمجتمعات الأصلية.

٦١- وأبلغت بيرو عن التدابير المتخذة لمنع قطع الأشجار غير القانوني على أراضي الشعوب الأصلية، وكذا عن تلك المتخذة للاعتراف بالملكية الجماعية للأراضي من خلال سندات ملكية رسمية.

٦٢- وتناولت كندا مسألة الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والحقوق التعاهدية وحمايتها في المادة ٣٥ من الدستور. ويمنح هذا الإطار الشعوب الأصلية الحق في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمسها، بما فيها تلك المتعلقة بالأراضي والأقاليم والموارد. كما تحظى الاتفاقات الشاملة المتعلقة بالأراضي بحماية الدستور وتنص على ملكية الأراضي والموارد واستخدامها وإدارتها.

٦٣- وسلّطت ردود منظمات الشعوب الأصلية الضوء على طائفة من المسائل تتراوح بين الغياب التام للتدابير التشريعية الرامية إلى معالجة مطالباتها المتعلقة بأراضيها، وحالات لم تحرز فيها عمليات ترسيم الحدود تقدماً كافياً على الرغم من اعتراف الدستور بأراضي هذه الشعوب وأقاليمها ولم يتوقف التعدي على الأراضي واستخراج الموارد.

حاء- المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة المبرمة مع الدول

٦٤- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اعتمدت تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية محددة لتنفيذ الحقوق المتصلة بالمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة المبرمة مع الدول؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم تفاصيل. وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى تقديم ملخص عن أي خطط لوضع تدابير تشريعية أو سياسية أو إدارية في هذا المجال".

٦٥- وتعد فنلندا حالياً مفاوضات بشأن وضع اتفاقية للصاميين الشماليين تهدف إلى تطوير مركز الشعب الصامي باعتباره من الشعوب الأصلية. ولقد صادقت أيضاً على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. كما أن الحكومة بصدد التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، وسيستند قانون التصديق إلى دراسة تقوم على المعايير الدولية والتجارب والممارسات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

٦٦- وفي أستراليا، تحظى المعاهدات الدولية وحقوق الإنسان الدولية بالاعتراف من خلال مختلف القوانين الرامية إلى إعمال هذه الحقوق على الصعيد المحلي، مثل قانون مكافحة التمييز العنصري لعام ١٩٧٥. كما يجب تدقيق جميع القوانين البرلمانية وفقاً لقانون حقوق الإنسان لعام ٢٠١١ (التدقيق البرلماني)، والذي يقتضي أن تكون القوانين مشفوعة ببيان توافق يقيّم مدى توافق التشريع المقترح مع حقوق الإنسان المعترف بها بموجب المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أستراليا.

٦٧- ويوجد في كندا إطار دستوري وتشريعي يحمي حقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في صنع القرارات التي تمسها، بما في ذلك فيما يتصل بالمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة المبرمة مع الدولة. كما أن كندا تتفاوض مع الشعوب الأصلية بشأن اتفاقيات حديثة واتفاقات حكم ذاتي، وهي الاتفاقات التي تنص على أن تتشاور كندا مع الجماعات الأصلية قبل الموافقة على التزامات دولية يمكن أن يكون لها أثر عكسي على الجماعة.

٦٨- ورداً على السؤال، سلّطت دولة بوليفيا المتعددة القوميات الضوء على تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج يهدف إلى حماية الشعوب الأصلية المنعزلة طوعاً أو حديثاً الاتصال بالاجتمع.

طاء- النساء والشباب والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة بين الشعوب الأصلية

٦٩- طرح الاستبيان السؤال التالي: "يُرجى بيان أي تدابير خاصة أُخذت لتعزيز وحماية حقوق أفراد الشعوب الأصلية المنتمين إلى هذه الفئات: النساء والشباب والأطفال والمسنون، والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة (مثل المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية). وإذا لم تتخذ مثل هذه التدابير، يرجى عرض أي خطط للقيام بذلك".

٧٠- ولاحظت فنلندا أن برلمان الصامي حدّد المجالات ذات الأولوية لتحويل التمويل التقديري لعام ٢٠١٦ في الخدمات المقدمة إلى المسنين وخدمات الرعاية الصحية. كما أنشأت وزارة العدل شبكة من جهات الاتصال الحكومية الدولية لحقوق الإنسان الأساسية يوكل إليها وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان الأساسية. وتنفّذ سياسات المساواة بين الجنسين تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، وهو ما يكفل إدراج البُعد الجنساني في جميع مجالات صنع القرار وإشراك الشعب الصامي في هذا العمل.

٧١- وفي فنلندا، يحق للأطفال الصاميين الحصول على الخدمات الصحية على غرار سائر أطفال البلدية التي يعيشون فيها. وتدعم الحكومة الشباب الصامي من خلال مجلس الشباب التابع لبرلمان الصامي، وهو ما يعزّز الحقوق اللغوية والثقافية للشباب الصاميين.

٧٢- وأشارت الدانمرك وغرينلاندا إلى التشريع الذي سنّ في عام ٢٠١٤ للاعتراف بأطفال غيرلاندا "عديمي الأب قانوناً"، أي الأطفال المولودون خارج إطار الزواج ولا يحق لهم أن يرثوا آباءهم. واعتمد البرلمان الدانمركي تشريعاً لتحسين حقوق هؤلاء الأطفال عن طريق السماح لهم باتخاذ إجراءات تحديد هوية آباءهم وإقرار حقوق الميراث. وعلاوة على ذلك، يحصل الغرينلاديون الذين يعيشون في الدانمرك ويعانون من الضعف الاجتماعي على الدعم في إطار الاستراتيجية الخاصة بالغرينلانديين الضعفاء الذين يعيشون في الدانمرك، وهي الاستراتيجية التي خُصّص لها ١٣,٤ مليون كورون للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦.

٧٣- وأشار رد أستراليا إلى قوانين مكافحة التمييز على صعيد الاتحاد والولايات والأقاليم التي تنص على حماية الأفراد من التمييز، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية والمتحولون جنسياً.

٧٤- وأفادت بيرو بأنها ركزت على ثلاث مجموعات: أفراد السكان الأصليين الذين لا يحملون وثائق هوية؛ وأفراد السكان الأصليين الذين يعيشون في مناطق حدودية يصعب الوصول إليها؛ ونساء السكان الأصليين.

٧٥- وأفادت كندا بأن لديها تدابير محددة من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من أفراد الفئات الضعيفة. ويتضمن الدستور أيضاً ميثاق الحقوق الذي يحمي حقوق الإنسان.

٧٦- وأفادت المكسيك بأنها تعزز وتحمي حقوق الضعفاء من السكان الأصليين من خلال اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، وهو ما أفضى إلى تيسير إطلاق سراح أفراد من السكان الأصليين، وإتاحة خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بلغات الشعوب الأصلية، وتعزيز حقوق نساء السكان الأصليين. وأشرفت اللجنة أيضاً مجموعة متنوعة من البرامج التي تركز على مواضيع من قبيل ما يلي: العنف ضد المرأة؛ وممارسة شباب السكان الأصليين لحقوق المواطنة ممارسة كاملة؛ وتحسين إنتاجية المشاريع التي يديرها السكان الأصليون، مع التركيز على

المرأة؛ ومعدلات التحاق أطفال وشباب السكان الأصليين بالمدارس؛ والبنية التحتية للمجتمعات الأصلية، بما في ذلك السكن، مع التركيز على الأمهات العازبات والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والحقوق الانتخابية للشعوب الأصلية، مع التركيز على نساء السكان الأصليين.

باء- إذكاء الوعي بشأن الإعلان

٧٧- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل اتخذت الدولة تدابير لإذكاء الوعي بشأن الإعلان بين شتى شرائح المجتمع، بمن فيها البرلمان وموظفو سلك القضاء وموظفو الخدمة المدنية والسكان الأصليون؟"

٧٨- تعمل وزارة الشؤون الخارجية في فنلندا على نشر الإعلان، وكذا الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية.

٧٩- وأفادت الدانمرك بأنها ساهمت، بصفتها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، مساهمة نشطة في مواءمة سياسات الاتحاد الأوروبي مع الإعلان. وزودت الاتحاد الأوروبي بمستشار وطني كبير معني بقضايا الشعوب الأصلية للمساعدة على تحديث السياسة والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الشعوب الأصلية.

٨٠- وقدمت أستراليا في السابق (في عام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٥) معلومات عن جهودها المبذولة في هذا الصدد.

٨١- وناقشت بيرو البرامج التدريبية التي تنفذها وزارة الثقافة لتحسين الوعي بالحقوق الجماعية المنصوص عليها في الأطر القانونية الوطنية والدولية. وقد شملت هذه البرامج ٤٥٤ ٤ من زعماء الشعوب الأصلية، و ٣٨٤ ٢ من موظفي الخدمة المدنية، و ٥٠٨ فرداً من عموم الجمهور.

٨٢- ورؤجت كندا للإعلان داخل المجتمع عموماً وفي صفوف السكان الأصليين والبرلمانيين والمجتمع المدني. وأعلنت حكومة كندا عن دعم البلد للإعلان دعماً كاملاً وغير مشروط. وقدمت موجزاً للخطة المتعلقة بالكيفية التي يمكن أن ينفذ بها الإعلان على الصعيد المحلي وفقاً للدستور.

٨٣- ونفذت المكسيك برامج تدريبية بشأن الإعلان من خلال الاضطلاع بأنشطة محلية ومشاريع تستهدف الشعوب الأصلية وتديرها منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦، نُظِم تدريب كذلك لفائدة ٧٦٢ من موظفي الخدمة المدنية بشأن طائفة من مسائل حقوق الإنسان، على الرغم من عدم تركيز أيٍّ من المواضيع تركيزاً محددًا على الإعلان.

٨٤- وأبلغت منظمات الشعوب الأصلية عن التدابير المتخذة لزيادة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك نشر نسخ مطبوعة من الإعلان وبت برامج إذاعية وتنظيم دورات تدريبية في هذا الصدد.

كاف- التحديات

٨٥- طرح الاستبيان السؤال التالي: "ما هي التحديات الرئيسية التي تعترض اعتماد تدابير وتنفيذ استراتيجيات لبلوغ أهداف الإعلان؟"

٨٦- ولاحظت فنلندا أن أحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد يتعلق بحقوق أفراد الشعب الصامي الذين لا يقيمون في مواطنهم، وهو الحال بالنسبة إلى ٦٠ في المائة منهم. وبمنح الدستور أفراد الشعب الصامي الذين يعيشون خارج مواطنهم الحق في اللغة والثقافة، وتقديم إليهم المساعدة لتلبية احتياجاتهم التعليمية. وثمة ثقافات صامية (بما فيها ثقافة الصاميين الإسكولت وثقافة الصاميين الإناري) تعتبر "على وشك الانقراض" لأن اللغة الصامية لا يتحدثها اليوم كثيرون. وثمة تحدّد آخر يتعلق بالصاميين ضحايا العنف والتمييز. ولأن المجتمع صغير نسبياً، فإن ثمة قلق إزاء الحفاظ على سرية المسائل الحساسة. كما تعتبر بعض المسائل المتعلقة بالخدمات الصحية والاجتماعية من "المحرمات"، ولذا يتعيّن على الحكومة أن تدرج تدابير خاصة في خدماتها الموحدة لمواجهة هذه التحديات.

٨٧- وأفادت أستراليا بأن الحواجز الموجودة تعزى إلى الفوارق في تجربة القبائل الأصلية وسكان جزر مضيق توريس في الحياة وإلى الجغرافيا والتمييز وغير ذلك من العوامل. ولقد سبق لأستراليا أن ردّت على هذا السؤال وستكون مقدّرة لو قدمت دول أعضاء أخرى آراءها بشأن أفضل الممارسات. وسبق لها أن قدّمت معلومات عن هذه المسألة، بما في ذلك: الحاجة إلى أدلة للاسترشاد بها في وضع البرامج والسياسات؛ وأهمية إشراك القبائل الأصلية وسكان جزر مضيق توريس؛ والاعتراف بالحاجة إلى التقييم والمرونة فيما يتعلق بتصميم البرامج وتنفيذها من أجل المساعدة في بلوغ أهداف الإعلان. وأشارت أستراليا إلى وضع وتنفيذ الخطة الصحية الوطنية المتعلقة بالقبائل الأصلية وسكان جزر مضيق توريس للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣، وهي الخطة التي تقرّ بالحاجة إلى دعم رفاه القبائل الأصلية وسكان جزر مضيق توريس من خلال ضمان الارتباط بالأراضي والثقافة والمجتمع، وبالحاجة إلى ضمان إشراك الشعوب الأصلية في تخطيط الخدمات الصحية وتصميمها وتقديمها وتنفيذها.

٨٨- وأعدّت الدانمرك وجرينلاندا تقريراً عن اجتماع مائدة مستديرة نظّمه الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن السكان الأصليين وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتمثل إحدى المسائل التي نوقشت في كيفية ربط تنفيذ الإعلان بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٨٩- وأفادت كندا بأن التحدي الرئيسي يكمن في الحرص على أن تكون الشعوب الأصلية شريكاً كاملاً في تنفيذ الإعلان ووضع خطة عمل. كما تبين أن عمليات إبرام الاتفاقات والمعاهدات الحديثة صعبة للغاية، ولأسباب معقدة. وتُبذل حالياً جهود في سبيل زيادة فعالية هذه العمليات.

٩٠- وذكرت المكسيك أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول تكمن في كيفية التعاون مع الشعوب الأصلية لتنفيذ التدابير المتسقة مع أهداف الإعلان. فعلى سبيل المثال،

تتمثل إحدى أولويات حكومة المكسيك في وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية؛ غير أنه يجب القيام بذلك على نحو يحترم حقوق الشعوب الأصلية ويتفق معها.

٩١- وأفادت بعض منظمات الشعوب الأصلية بأن أحد التحديات الرئيسية يكمن في الاعتراف بأن هذه الشعوب هي شعوب متميزة. وتشمل التحديات الأخرى غياب الإرادة السياسية لدى السلطات الحكومية، ووجود عوائق لغوية، ووجود ثغرات في الإطار القانوني، وافتقار منظمات الشعوب الأصلية إلى الموارد المالية اللازمة لأداء مهامها.

لام- أفضل الممارسات

٩٢- يُطلب إلى الدول والشعوب الأصلية تقديم أمثلة عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف الإعلان. وتشرح الدول الممارسات التالية في ردودها.

٩٣- وتعد فنلندا من خلال حكومتها محادثات مع برلمان الصامي بشأن المؤتمر العالمي المتعلق بالشعوب الأصلية وتحدد الإجراءات الوطنية ذات الصلة. وقد نظمت اجتماعات لممثلي الحكومات مع الشعوب الأصلية من الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، بما في ذلك فيما يتعلق باستعراض آلية الخبراء وكذا مشاركة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة.

٩٤- وفي فنلندا، تعمل مؤسسة ميتساهاليتوس أيضاً على توطيد التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة برلمان الصامي ومجلس قرية الصاميين الإسكولت في تخطيط إدارة الأراضي والمياه المملوكة للدولة في موطن الصاميين واستخدامها. وقد استُحدثت أساليب للتخطيط القائم على المشاركة. فعلى سبيل المثال، تستند خطة إدارة المنطقة البرية هاماستوتوري إلى المادة ٨(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي. وبالنسبة إلى الدولة، يشكّل الفصل ٤٩ من قانون حماية البيئة (٢٠١٤/٥٧٢) مثلاً آخر على أفضل الممارسات، وهو يتعلّق بمنح التراخيص البيئية ويشترط لمنحها ألا تحوّل الأنشطة المقررة دون إمكانية استمرار الشعب الصامي في الاعتماد على سبل رزقه التقليدية، أو حفاظه على ثقافته وتطويرها.

٩٥- وأفادت الدانمرك وجرينلاندا في ردّها بأنها تعمل بشكل وثيق لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد الدولي. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الدورة الخامسة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، حيث أعدت الدانمرك وجرينلاندا بيانين وطنيين وشاركت في إعداد أربعة بيانات مشتركة بين بلدان الشمال في سياق دعم حقوق الشعوب الأصلية.

٩٦- وفي أستراليا، وُصف قطاع الصحة الخاضع لسيطرة المجتمعات المحلية الأصلية بأنه نموذج من نماذج تقرير المصير. وتتقاسم المنظمات الصحية الخاضعة لسيطرة المجتمعات الأصلية الصفات الرئيسية التالية: فهي منظمات مندجّة، ومنظمات أنشأتها مجتمعات محلية، ومنظمات تشرف عليها

- هيئة من السكان الأصليين ينتخبها المجتمع المحلي، وتقدم إلى المجتمع خدمات صحية شاملة وملائمة ثقافياً. ويقرّ بأهمية المنظمات الصحية الخاضعة لسيطرة المجتمعات المحلية الأصلية في الخطة الصحية الوطنية المتعلقة بالقبائل الأصلية وسكان جزر مضيق توريس للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣، وخطة التنفيذ اللاحقة، اللتين تستندان إلى الإعلان، ويقر بأهمية الشراكات مع السكان الأصليين.
- ٩٧- ويقر دستور كندا بحقوق السكان الأصليين ويحمل التاج المسؤولية عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وهو ما أفضى إلى تشكّل طائفة قيّمة من القوانين الداعمة لحقوق السكان الأصليين. وسوف تتعاون الحكومة أيضاً مع الشعوب الأصلية لوضع خطة عمل لتنفيذ الإعلان على الصعيد الوطني.
- ٩٨- وسأقت المكسيك مجموعة أمثلة على أفضل الممارسات التي تساهم في بلوغ أهداف الإعلان. وتركز هذه الأمثلة تركيزاً محدّداً على البرامج التي تنفذها اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، تلقى ١٩٨ محامياً من السكان الأصليين، في إطار السجل الوطني للمحامين من الشعوب الأصلية مزدوجي اللغة، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تدريباً على سلسلة من المسائل القانونية الخاصة بالشعوب الأصلية، مثل حق الشعوب والمجتمعات الأصلية في الأراضي. ويتوخى هذا البرنامج تحسين توافر الخدمات القانونية التي تتصل بمسائل قانونية محددة خاصة بالشعوب الأصلية، وكذا مراعاة الاحتياجات الثقافية واللغوية لهذه الشعوب.
- ٩٩- والممارسات الحسنة التي تسلط عليها الشعوب الأصلية الضوء تشمل الملكية والإدارة المشتركة للأراضي الواقعة في المنتزهات الوطنية وكذا البرامج الرامية إلى تعليم الموظفين الحكوميين لغات الشعوب الأصلية.

ميم- استخدام دراسات آلية الخبراء ومشورتها

- ١٠٠- طرح الاستبيان السؤال التالي: "هل استخدمت الدراسات والمشورة المواضيعية لآلية الخبراء في صياغة القوانين والسياسات والبرامج المتصلة بحقوق الشعوب الأصلية؟"
- ١٠١- وأفادت أستراليا، بأن الدراسات المواضيعية لآلية الخبراء تتيح أساساً لدعم وضع السياسات والبرامج. وتتيح أيضاً فرصة التعلم من دول أخرى وتقديم وجهات نظر مختلفة. ولم تستخدم هذه الدراسات بعدد بصورة مباشرة في صياغة القوانين والسياسات والبرامج لكنّ المعلومات استخدمت بطريقة غير مباشرة.
- ١٠٢- وأفادت المكسيك بأن اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية تسترشد بدراسات آلية الخبراء ومشورتها عند الاضطلاع بعملها وتنفيذها برامج محددة.
- ١٠٣- وأفادت عدة منظمات من منظمات الشعوب الأصلية بأن الدول لا تستخدم، على حدّ علمها، دراسات آلية الخبراء ومشورتها عند صياغة القوانين والسياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية.

ثالثاً- التعليقات الختامية

١٠٤- تعرب آية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية عن تقديرها البالغ للردود التي تلقتها على استيائها من الدول ومن الشعوب الأصلية ومنظماتها، وبخاصة الجهات التي تقدم ردوداً للمرة الأولى. فقد أتاحت لها هذه الردود تقييم بعض أوجه التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والتحديات التي تعترض تنفيذه من منظور الدول والشعوب الأصلية على حد سواء. بيد أنها تأسف لعدد الردود المنخفض نسبياً ولأن العديد من الدول التي تقطنها شعوب أصلية لم تقدم أي معلومات عن قوانينها وسياساتها وممارساتها المتصلة بتنفيذ الإعلان.

١٠٥- وغالبية الردود المقدمة من الدول تتضمن معلومات عامة جداً. ورغم تقديم معلومات عن القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالشعوب الأصلية، فلم تُقدم أي معلومات تقريباً تشير إلى مدى فعالية التدابير المتخذة. واكتفت معظم الدول بتقديم ردود بالإيجاب على الأسئلة، في حين أن الردود التي تشير إلى التحديات من شأنها أن تساعد أيضاً في تحقيق فهم أعمق للعقبات التي تواجهها الدول في تنفيذ الإعلان.

١٠٦- وتوحي الردود المقدمة بأن عدد الدول التي وضعت استراتيجيات وطنية شاملة لتنفيذ الإعلان قليل جداً. ونظراً لترابط الحقوق المدرجة في الإعلان وتكاملها، فإن تنفيذها يقتضي نهجاً وإجراءات شاملة، على النحو الذي سُلط عليه الضوء في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١٠٧- وثمة تقدم مشجع تنم عنه ردود العديد من الدول على صعيد الجهود المبذولة لاعتماد تشريعات وطنية تتعلق بحق الشعوب الأصلية في المشاركة في عملية صنع القرار. غير أنه ليس واضحاً دائماً ما إذا كانت الدول تنفذ التزامها بالتماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لهذه الشعوب.

١٠٨- وتضمنت ردود الشعوب الأصلية أمثلة على النهج والأنشطة، من قبيل الدعوة والتوعية، ووضع موارد تتعلق بالإعلان، وتدريب مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها، وترجمة الإعلان إلى لغاتها.

١٠٩- غير أن القليل من ممثلي الشعوب الأصلية الذين ردوا على الاستبيان اقترحوا استراتيجيات شاملة لتنفيذ الإعلان. وقد يعزى ذلك جزئياً إلى عمل معظم ممثلي الشعوب الأصلية الذين ردوا على الاستبيان على الصعيد المحلي وضيق تحركاتهم عموماً جراء القيود المالية وفي بعض الحالات جراء افتقار مؤسسات الدولة إلى الإرادة السياسية للتعاون مع الشعوب الأصلية وإشراكها.

١١٠- وتشير عدّة ردود مقدّمة من منظمات الشعوب الأصلية والدول إلى أن النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في حالة ضعف خاصة. ويجب اتخاذ تدابير هادفة لمعالجة وضع هذه الفئات.

١١١- وأفادت معظم منظمات الشعوب الأصلية بأن الدول تهتم قليلاً بالإعلان وبحقوق الشعوب الأصلية عموماً. وهي شواغل تحول دون تنفيذ الإعلان بصورة فعالة.